حَدِيثُ

"إنَّ اللّهَ يبعثُ لهذه الأمةِ عَلَى رَأسِ كُلِّ مائةِ سَنَةٍ مَن يُجدِّدُ لها دِينَها"

(دِرَاسةٌ نَقديَّةٌ)

إعداد الباحث

د.عَبد الجبَّار بن هادي بن عَبدالله المَرَّاني

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

كلية الشريعة وأصول الدين – جامعة نجران

(المملكة العربية السعودية)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

أما بعدُ:

فإن حديث" إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" من أشهر الأحاديث ومن أكثرها حضوراً في وعي العلماء والقادة والمصلحين في الأزمان المتأخرة؛ وشهرته جاءت من معناهُ الجليل الذي له علاقة بحيوية دين الإسلام وقوته واستمرار تأثيره.

إشكالية البحث:

إلا أن الحديث حصل له تطور تاريخي من حيثُ ثبوتُه، كما حصلت حوله تجاذبات ودعاوى مذهبية في تشريف العلماء به.

وإسناد الحديث، وما فيه من انفراد، ومعناه، وحسابه التاريخي الزمني المبني على كلمة "رأس"، والإشكالات في انطباقه على بعض الشخصيات، وما روي عن بعض أئمة الحديث في الاستدلال به، كل ذلك استدعى البحثَ فيه، روايةً ودرايةً؛ كي تنجلي الصورة للباحثين، وبالله التوفيق.

الدراسات السابقة:

وقد استدل بهذا الحديث كثيرون عبر التاريخ، وشَرَحَهُ عددٌ منهم، لكنني لم أجد دراسة جادة معمقة لهذا لحديث من الناحية النقدية، لا سيما دراسة المقولات المنسوبة إلى كبار علماء الحديث في عصر الرواية، كالزهري وسفيان بن عيينة وأحمد في صحة هذا الحديث أو الاستدلال به.

وهناك دراسة جيدة صادرة عن مجلة البيان بعنوان" التجديد في الإسلام"، (من غير ذكر اسم الكاتب) ضمن كتابٍ مطبوع يضم أبحاث المجلة من

العدد ١-٨، الطبعة الرابعة منه (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م)، وهو منشور على النت في ملف "ورد" بهذا العنوان، ضمن رابط للموسوعة الشاملة[١]، وقد اعتنت الدراسة بالتخريج وبنقل أسماء مَن صححوا الحديث من المتأخرين، كما اعتنت بشرح الحديث، وهي من أحسن الدراسات فيما قصدت إليه، إلا أنها ليست دراسة نقدية عللية.

منهجي في البحث:

لم أشأ أن ينشغل القارئ بإعادة ما هو موجود في الكتب، لا سيما شرح الحديث، إلا فيما يخص غرض البحث من ذلك؛ وهو دراسة الحديث من الناحية النقدية.

وقد:

١- اعتمدتُ في الجرح والتعديل على كتب المتأخرين؛ لأنهم يجمعون كلام المتقدمين في مكان واحد، ما لم يظهر لي خللٌ في النقل؛ فأرجع إلى الأصل.

٢- في المقولات المنسوبة إلى الأئمة تناولتُ موضع الخلل في الإسناد فحسب، ولم أدرس الإسناد كله؛ لأن ذلك تطويل بغير فائدة.

٣- حاولتُ استيعاب التخريج في حديث" التجديد" بطريقة ترتيب الطرق من الأدنى إلى الأعلى، مع تخريج كل طريق من الكتب مرتبةً حسب التاريخ، وجعلت أرقام العزو في أصل البحث لا في الحاشية (خاص بتخريج الحديث الأصل فحسب).

٤- أما غيره من الأحاديث فاكتفيت بالتخريج المختصر؛ لأنه ليس مقصوداً في البحث إلا عرضاً، فما كان في الصحيحين فقد اكتفيت

(١) – الرابط http://islamport.com/k/mjl/589 ، وقد نقل آخرون من هذه الدراسة.

بهما، وإن كان في غيرهما خرجته وتكلمت عنه بما يدل على الحكم عليه باقتضاب.

خطة البحث وتقسيمه:

وقد قسمت البحث إلى: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرسٍ للمراجع.

المبحث الأول: تخريج الحديث .. وفيه مطلبان

المطلب الأول: تخريج الحديث.

المطلب الثاني: دراسة الإسناد.

وفي المبحث الثاني: هل هناك من صحيح الحديث أو استدل به من أهل القرون الأولى، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: هل ثبت استدلال الزهري بالحديث؟

المطلب الثاني: هل ثبت استدلال ابن عيينة بالحديث؟

المطلب الثالث: هل ثبت استدلال أحمد بالحديث؟

والمبحث الثالث: الانفراد، وحال المنفرد به، ونكارة كلمة "رأس" في الحديث، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الانفراد، وحال المنفرد بالحديث.

المطلب الثاني: نكارة كلمة "رأس" في الحديث.

والخاتمة: وفيها نتائج البحث، والتوصيات.

ثم فهرس المراجع.

المبحث الأول

تخريج الحديث

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : نص الحديث وتخريجه

قال أبو داود ٤٢٩١ –: حدثنا سليمان بن داود المهري، أخبرنا ابن وهب، أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن شراحيل بن يزيد المعافري، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة، فيما أعلم، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها».

*أخرجه أبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (٣٦٤) من طريق محمد بن بكر بن داسة، عن أبي داود السجستاني بلفظه.

*وأخرجه ابن حجر في توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس (ص١٠٣) من طريق محمد بن عبد الله المخلدي، عن أبي الربيع سليمان بن داود الزهراني به بنحوه.

*وأخرجه الطبراني في الأوسط (٦٥٢٧)، والبيهقي في معرفة السنن (٤٢٢) من طريق عمرو بن سواد السرحي، وابن عدي (١/ ١١٤)، والبيهقي في معرفة السنن (٤٢٢) من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، والحاكم (٨٥٩٢) من طريق الربيع بن سليمان المرادي، والحاكم (٨٥٩٣) من طريق أبي الطاهر الخولاني، والبيهقي في معرفة السنن (٤٢٢) من طريق حرملة بن يحيى التجيبي، والخطيب (٣٥٤)، وابن عساكر (٥١/ ٣٣٨)، وابن حجر في توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس (ص١٠٣) من طريق عثمان بن صالح السمهي، سبعتهم (سليمان بن داود المهري، وعمرو بن سواد، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب، والربيع بن سليمان، وحرملة بن يحيى، وعثمان بن صالح) عن عبد الله بن وهب به بنحوه.

*وأخرجه أبو داود معلقا (٤٢٩١) من طريق عبد الرحمن بن شريح

الإسكندراني، عن شراحيل بن يزيد بنحوه.

رواية عبد الرحمن بن شريح، عن شراحيل بن يزيد مرسلة.

ووقع عند الحاكم والهروي (شرحبيل) بدل (شراحيل)، وقد بيَّن البخاريُّ خَطَأَهُ في التاريخ الكبير[١].

المطلب الثاني : دراسة الإسناد

مدار الحديث هو شراحيل بن يزيد المعافري يرويه عن أبي علقمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويرويه عن شراحيل راويان: سعيد بن أبي أيوب (رواه موصولا)، وعبدالرحمن بن شريح الإسكندراني (رواه "مرسلاً" منقطعاً).

فأما رواية سعيد بن أبي أيوب فقد رواها عنه عبدالله بن وهب، ورواها عن عبدالله بن وهب سبعة، هم:

(سليمان بن داود المهري، وعمرو بن سواد، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب، والربيع بن سليمان، وحرملة بن يحيى، وعثمان بن صالح).

ولا شك في ثبوت الرواية عن ابن وهب؛ لأن سليمان بن داود المهري الراوي عنه ثقة[٢]، وكذلك من تابعه كعمرو بن سواد العامري[٣] والربيع بن سليمان المرادي[٤]، وحرملة بن يحيى التجيبي[١].

---

(١) – في ترجمة محمد بن هدية الصدفي رقم ٨٢٢، ٢٥٧/١.

(٢) – لم ينزل به أحد عن درجة الثقة، وثقه النسائي، وروى عنه أبو حاتم في رحلته الثانية، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة. انظر الكاشف للذهبي رقم الترجمة ٢٠٨٣، وتهذيب التهذيب ١٨٧/٤، وتقريب التهذيب رقم الترجمة ٢٥٥١.

(٣) – كان راويا لابن وهب، قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحاكم: ثقة مأمون، وقال الخطيب: كان ثقة، وقد أخرج له مسلم، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة. انظر: الكاشف رقم الترجمة ٤١٦٩، تقريب التهذيب رقم الترجمة، ٥٠٤٦، وتهذيب التهذيب: ٤٦/٨.

(٤) –قال ابن أبي حاتم: صدوق ثقة، سئل أبي عنه، فقال: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به، وقال =

***وأما حال عبدالله بن وهب وسعيد بن أبي أيوب؛ ففيما يلي:**

١-عبد الله بن وهب المصري المتوفى ١٩٧ه؛ إمام من الأئمة غير أنهم ذكروا في حديثه أمرين: أن في حديثه عن ابن جريج شيئاً، وأنه قد يدلس أحياناً[٢]؛ فأما حديثه عن ابن جريج فليس هو في حديثنا هذا، وأما أنه قد يدلس أحياناً فإنه وإن كان ذلك محتملاً إلا أنهم قبلوا رواياته الكثيرة دون الكلام عن هذه المسألة؛ لاستقامة ما روى في الأسانيد والمتون إلا أن يظهر ما يدل على سقطٍ في الإسناد من جهته، وليس هو هنا وارداً.

٢- وأما سعيد بن أبى أيوب مقلاص الخزاعي، مولاهم المصري، أبو يحيى، (توفي ١٦١)، فثقة ثبتٌ في أكثر أقوال النقاد، وثقه ابن معين، والنسائي، ومحمد بن سعد، وابن حبان، وغيرهم، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال الساجي: صدوق، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، وقد روى له الجماعة[٣].

=

الذهبي: قال أبو سعيد بن يونس وغيره: ثقة، وقال الخليلي: ثقة متفق عليه، والمزني مع جلالته استعان على ما فاته عن الشافعي بكتاب الربيع، و قال مسلمة: كان من كبار أصحاب الشافعي، ينتمى إلى مراد، و كان يوصف بغفلة شديدة، وهو ثقة، أخبرنا عنه غير واحد، سمع أبو زرعة الرازي كتب الشافعي كلها من الربيع قبل موت البويطي بأربع سنين. انظر: سير أعلام النبلاء ٥٧٨/١٢، وتقريب التهذيب رقم الترجمة ١٨٩٤، وتهذيب التهذيب ٢٤٦/٣.

(١) – حرملة مختلف في كونه حجة حال انفراده، وعلى كل حال: هو لم ينفرد هنا، بل حديثه متابعٌ بهذا العدد قبله، وقد أكثر عنه مسلم في صحيحه فهو من مشايخه، وقال ابن عدي: قد تبحرت حديث حرملة وفتشته الكثير فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعف من أجله، وقال الذهبي: يكفيه أن ابن معين قد أثنى عليه، وهو أصغر من ابن معين، انظر: الكامل لابن عدي: رقم الترجمة ٥٦٨، وميزان الاعتدال ٤٧٢/١.

(٢) – تهذيب التهذيب لابن حجر ٧٣/٦.

(٣) –سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٢/٧، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٧/٤.

* وأما رواية عبدالرحمن بن شريح الذي روى الحديث مرسلاً، فلم ترد روايته إلا عند أبي داود معلقة، وقد جزم بها أبو داود، وعبد الرحمن بن شريح هو بن عبيد الله بن محمود المعافري، أبو شريح الإسكندراني المتوفى ١٦٧ه، وثقه يحيى بن معين والعجلي والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد وأبو حاتم: لا بأس به، وضعفه ابن سعد وحده؛ فقال: منكر الحديث، وقال ابن حجر: ثقة فاضل، لم يصب ابن سعد في تضعيفه[١]، وقد روى له الجماعة، إلا أن أبا حاتم قال: لا أظنه أدرك شراحيل[٢]، وهو ليس شراحيل بن يزيد المعافري الذي يروي عنه هنا في هذا الإسناد، بل شراحيل بن بُكَيل[٣].

* ما بين الرواية الموصولة والمرسلة (المنقطعة):

والظاهر هنا أن سعيد بن أبي أيوب الذي روى الحديث موصولاً، وعبدالرحمن بن شريح الذي رواه مرسلاً، الظاهر أنهما متقاربان في العدالة وفي الضبط؛ ولهذا فإن رواية عبدالرحمن بن شريح المنقطعة يمكن أن تعل الموصولة، وهو احتمالٌ من الاحتمالات في دراسة إسنادَي الحديث، ومع بقائه احتمالاً قوياً إلا أننا نرجح الموصولة لسببين **رئيسين:**

١- لشهرتها في رواية الحفاظ، كما رأينا في التخريج آنفاً.

٢- لأن رواية عبدالرحمن بن شريح لم ترد مسندة، بل علقها أبو داود، وإن كان قد جزم بها، إلا أنها تظل غير مسندة، وهذا يؤثر فيها، ولم ترد إلا عند أبي داود فحسب.

-(١) تقريب التهذيب رقم ٣٨٩٢.

(٢)- تهذيب التهذيب ٦ / ١٩٤.

-(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل للحافظ العلائي ص ٢٢٢.

ولكي تكون الرواية الموصولة أمام القارئ هنا فهي فيما يلي: "سعيد بن أبي أيوب، عن شراحيل بن يزيد المعافري، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة".

إذاً: فدراسة الحديث مبنية على هذا الإسناد.

فأما سعيد بن أبي أيوب فثقة، وقد سبق الكلام عنه آنفاً.

وأما شراحيل بن يزيد المعافري، المصري المتوفي بعد ١٢٠ه، (وهو مدار الحديث المنفرد به) فمقل من الحديث، ولم يخرج له الشيخان في صحيحهما، إلا ما أخرجه مسلمٌ في مقدمة صحيحه –وليس في الصحيح نفسه– متابعاً بغيره، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يرد فيه توثيق أو تجريحٌ من أحد قبل ابن حبان، ووثقه الذهبي(١)، وقال ابن حجر: صدوق(٢).

ولم يخرج له أبو داود إلا هذا الحديث فحسب.

وأما أبو علقمة، فهو الفارسى المصرى ، مولى بني هاشم، و قيل مولى ابن عباس و قيل حليف بني هاشم، و قيل حليف الأنصار، قاضى إفريقية، تابعي، روى له مسلم وأصحاب السنن الأربع، قال: أبو حاتم: أحاديثه صحاح، وقال العجلي: مصري تابعي ثقة(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات(٤)، ووثقه الذهبي (٥)وابن حجر(٦).

---

(١) تهذيب الكمال للمزي رقم الترجمة ٢٧١٣، والكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة للذهبي رقم الترجمة ٢٢٥٥.

(٢) تقريب التهذيب رقم ٢٧٦٣.

(٣) تهذيب التهذيب ١٢ / ١٧٣.

(٤) –رقم الترجمة ٦٣٤٥.

(٥) – الكاشف رقم ٦٧٤٨.

(٦)– تقريب التهذيب رقم ٨٢٦٢.

المبحث الثاني

دراسة المقولات المنسوبة إلى ثلاثة من كبار علماء عصر الرواية

لم أجد من الأئمة قبل القرن الخامس من صحح حديث التجديد صراحةً[١] سوى ما حكاه بعض متأخري المحدثين ومن جاء بعدهم من حكايات عن بعض العلماء أنهم استدلوا بهذا الحديث، وهي كلها عن الشافعية، إلا ثلاث روايات لثلاثة من كبار أئمة الحديث في عصر الرواية، وقد استنبط الحافظ ابن حجر من هذه الروايات أن الحديث كان مشهورا في ذلك الزمن!! وســتأتي عبارته قريباً.

وهؤلاء الثلاثة هم: ابن شهاب الزهري ١٢٤ه، وسفيان بن عيينة١٩٨ه، وأحمد بن حنبل٢٤١ه.

وقد استقرأتُ ما لديَّ من مصادر لأجد غير هؤلاء الثلاثة في عصر الرواية ممن قيل إنهم استدلوا بالحديث فلم أجد.

وأما في العصور المتأخرة، فقد استروح العلماء إلى الاستدلال به وشرحه وتصحيحه أو تصحيح إسناده[٢].

---

(١) -ذكر الحاكم بعض الحكايات عن الشافعية استدلالهم بهذا الحديث رقم ٨٥٩٢، ٨٥٩٣، ولكنه سكت عنه في المستدرك، وكذلك سكت الذهبي عنه في التلخيص، وأما البيهقي فقد حشد في كتاب مناقب الشافعي ٥٤/١ وما بعدها، وفي كتاب معرفة السنن رقم ٤٢٢ وما بعده، كل النصوص والحكايات والروايات التي تؤيد فكرة تجديد الشافعي على رأس القرن الثاني؛ مما يدل على تصحيحه له.

(٢) -انظر بحث مجلة البيان بعنوان" التجديد في الإسلام"، (من غير ذكر اسم الكاتب) ضمن كتابٍ مطبوع يضم أبحاث المجلة من العدد ١-٨، الطبعة الرابعة منه (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م)، وهو منشور على النت في ملف ورد بهذا العنوان ضمن رابط للموسوعة الشاملة

http://islamport.com/k/mjl/5893/6.htm

وخلاصة ما روي عن هؤلاء الثلاثة فيما يلي:

١- روي عن الزهري أنه استدل به على أن مجدد المائة الأولى هو عمر بن عبدالعزيز.

٢- وروي عن سفيان بن عيينة أنه استدل به على أن مجدد المائة الثانية هو يحيى بن آدم!!!

٣- وما قيل إن أحمد استدل به على أن الشافعي رحمه الله تعالى مجدد المائة الثانية، وهذه دراستها:

المطلب الأول : ما ورد عن الزهري

هل ثبت عن الزهري معرفته بهذا الحديث؟!

لم يرد أن الزهري كان يعرف هذا الحديث إلا من طريق أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، ابن أخي عبدالله بن وهب؛ فقد ذكر ابن حجر في توالي التأنيس أن الحاكم أخرجه من طريقه عن عمه عبدالله بن وهب عن يونس عن الزهري أنه قال: "فلما كان في رأس المائة منَّ الله على هذه الأمة بعمر بن عبد العزيز"(١)، وعلق عليه ابن حجر بقوله:" قلت: وهذا يشعر بأن الحديث كان مشهورا في ذلك العصر، ففيه تقوية للسند المذكور، مع أنه قوي لثقة رجاله"(٢)!

وهناك أربعة إشكالات على هذه الحكاية عنه:

الإشكال الأول: لم يذكر الحاكمُ ما ذكره الحافظ عنه حيث أخرج الحديث في المستدرك؛ فالله أعلم من أي كتابٍ نقله، ولم يذكر أحدٌ هذه الحكاية سوى الحافظ بحسب بحثي.

الإشكال الثاني: لا يحتمل تفرد أحمد بن عبدالرحمن بن وهب،

---

(١) توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس ص ١٠٥.

(٢) المصدر السابق.

فالأكثرون على تضعيفه مطلقاً؛ فكيف وقد انفرد!

وهذا تلخيص لأقوالهم في حاله:

الأول: ثقة، الثاني: ضعيف مطلقاً، وهو رأي الأكثرين، الثالث: مختلط ولهذا كان الذي كتب عنه إنما كتب عنه في حال عدم اختلاطه، وهم من غير المصريين، الرابع: كذاب، وهو قول البوشنجي بعد معرفته أنه روى كتاب الفتن عن عمه عبدالله بن وهب، وقد كان معروفاً أنه لم يحدث به أحد(١).

وقال ابن عدي:" رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه، ومَنْ كتب عنه من الغرباء غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه، وحدثوا عنه منهم: أَبُو زُرْعَةَ الرازي، وأَبُو حاتم فمن دونهما"(٢).

وهذا تفسير إخراج مسلم له، والظاهر أنه كتب عنه قبل اختلاطه؛ قال ابن الأخرم: نحن لا نشك في اختلاطه بعد الخمسين، وإنما ابتلى بعد خروج مسلم من مصر"(٣).

الإشكال الثالث: لم يذكر أحدٌ من الرواة الذين رووا الحديث عن ابن وهبٍ، هذه الحكاية، مع أن عددهم ستة سواه.

الإشكال الرابع: على كثرة أصحاب الزهري وشهرتهم لم يرو واحدٌ منهم هذا الحديث عنه ولا هذه الحكاية المتعلقة به، ولا عُرِف لدى الحفاظ أنه من حديث الزهري.

وهذه الإشكالات كلها تؤكد نكارة هذه الحكاية.

المطلب الثاني

---

(١) تهذيب التهذيب ١/٥٥.

(٢) الكامل ١/٣٠٢.

(٣) تهذيب التهذيب ١/٥٥.

ما ورد عن سفيان بن عيينة

هل ثبت عن سفيان بن عيينة اعتماده على هذا الحديث؟

قال النحاس (٣٣٨ه) [١]: "قال سفيان بن عيينة: بلغني أنه يخرج في كل مائة سنة بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من العلماء يقوي الله به الدين وإن يحيى بن آدم عندي منهم"[٢].

وفي هذه الرواية ثلاث علل تشير إلى أنها موضوعة:

الأولى: الانقطاع في بداية الإسناد، فقد علقها النحاس، وبين وفاته ووفاة ابن عيينة ١٤٠ عاماً، فالنحاس توفي سنة ٣٣٨ه، وابن عيينة توفي ١٩٨ه.

الثانية: النحاس، إنما هو نحوي، لا يُعرَف بالعناية بالحديث، ولا بتحري ألفاظه وإتقان أسانيده.

الثالثة: في الرواية أيضاً أن سفيان بن عيينة رواه بغير إسناد، إنما هو بلاغ؛ فقد قال في روايته هذه:"بلغني"؛ فهو منقطع، إضافة إلى الانقطاع الأول بين النحاس وبين ابن عيينة.

ومما يلاحظ على هذه الرواية أنه ليس فيها كلمة "رأس"، مع أنهم يستدلون بها على رأس المائة!!

المطلب الثالث

---

(١) – في سير أعلام النبلاء ١٥/٤٠١:" العلامة، إمام العربية، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري، النحوي، صاحب التصانيف،... ومن كتبه: (إعراب القرآن) ، (اشتقاق الأسماء الحسنى) ، (تفسير أبيات سيبويه) ، كتاب (المعاني) ، (الكافي) في النحو، (الناسخ والمنسوخ)".

(٢) الناسخ والمنسوخ ص ٥١٩.

ما ورد عن أحمد بن حنبل

قد ورد ما نسب إليه من عدة طرق، ولكنها وردت في كتب الشافعية فحسب (الحاكم والبيهقي والخطيب وابن عساكر)، وقد ذكرها كلها ابن حجر في توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس، فقال:

"قال أبو بكر البزار: سمعت عبد الملك بن عبد الحميد الميموني يقول: كنت عند أحمد بن حنبل، فجرى ذكر الشافعي، فرأيت أحمد يرفعه، وقال: روي عن النبي صلى الله عليه وسلم «إن الله يقيض في رأس كل مائة سنة من يعلم الناس دينهم» قال: فكان عمر بن عبد العزيز على رأس المائة الأولى، وأرجو أن يكون الشافعي على رأس المائة الأخرى.

وقال أحمد أيضا فيما أخرجه البيهقي من طريق أبي بكر المروذي قال: قال أحمد بن حنبل، إذا سئلت عن مسألة لا أعرف فيها خبرا، قلت فيها بقول الشافعي لأنه إمام عالم من قريش، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «عالم قريش يملأ الأرض علما»، وذكر في الخبر: «إن الله يقيض في رأس كل مائة من يعلم الناس دينهم»، قال أحمد: فكان في المائة الأولى عمر بن عبد العزيز، وفي المائة الثانية الشافعي.

ومن طريق أبي سعيد الفريابي قال: قال أحمد بن حنبل: (إن الله يقيض للناس في كل مائة من يعلم الناس السنن وينفي عن النبي صلى الله عليه وسلم الكذب)، فنظرنا فإذا في رأس المائة عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المائتين الشافعي".(١)

---

(١) – ص ١٠٤ وما بعدها.

وسأوردها كلها بأسانيدها من أصولها؛ لننظر صحتها عن الإمام أحمد:

- ففي تاريخ الخطيب قال: " أَخْبَرَنَا أحمد بن محمد العتيقي، قَالَ: حدثنا عبد الرحمن بن عمر بن نصر الدمشقي، قَالَ: حدثنا أبو محمد بن الورد، قَالَ: حدثنا أبو سعيد الفريابي، قَالَ: قَالَ أحمد بن حنبل: إن الله تعالى يقيض للناس في كل رأس مائة سنة من يعلمهم السنن، وينفي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الكذب، فنظرنا فإذا في رأس المائة عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المائتين الشافعي"(١)، وأخرج هذه الرواية ابن عساكر بالإسناد نفسه(٢)، وفي إسناده عبد الرحمن بن عمر بن نصر الدمشقي اتهم في لقاء إسحاق بن أبي ثابت(٣)، وهو وإن كان لا يروي عنه في هذا الإسناد، إلا أن ذلك يَشِي بشيء في حالهِ.

والرواية ينقلها عن الإمام أحمد أبو سعيد محمد بن عقيل الفريابي، وهو من الفقهاء الشافعيين بمصر(٤)، ولا ندري أين التقى بأحمد ؟ إذ لا يعرف له رواية عن أحمد ولا رحلة إلى العراق، ولعله نقلها مما سمع، فليس فيها سماع أو إخبار صريح، بل رويت بالصيغة المحتملة: "قال أحمد".

- وفي تاريخ ابن عساكر:" قال وأنبأنا أبو عبد الرحمن السلمي حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس العصمي حدثنا أبو إسحاق أحمد بن محمد بن

---

(١) تاريخ بغداد ٢/٢٩٣.

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥١/٣٣٨.

(٣) تاريخ بغداد ٩/١٥٠، وميزان الاعتدال ٢/٥٨٠.

(٤) تاريخ بغداد ٦/٨١٤، وطبقات الشافعية للسبكي ٢/٢٤٣.

ياسين الهروي قال سمعت إبراهيم بن إسحاق الأنصاري يقول سمعت المروروذي صاحب أحمد بن حنبل يقول قال أحمد إذا سئلت عن مسألة لا أعرف فيها خبرا قلت فيها يقول الشافعي لأنه إمام عالم من قريش وروي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال عالم قريش يملأ الأرض علما وذكر في الخبر أن الله يقيض في رأس كل مائة سنة رجلا يعلم الناس دينهم وروى أحمد بن حنبل ذلك عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال أحمد بن حنبل فكان في المائة الأولى عمر بن عبد العزيز وفي المائة الثانية الشافعي"(١)

وفي هذا الإسناد: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن ياسين الهروي، صاحب تاريخ هراة، قال فيه الدارقطني: " شر من أبي بشر المروزي، وكذبهما، وقال الإدريسي: كان يحفظ، سمعت أهل بلده يطعنون فيه ولا يرضونه"(٢)

- وفي تاريخ دمشق لابن عساكر:" أخبرنا أبو الفتح المصيصي أنبانا أبو البركات البغدادي أنبأنا أبو القاسم الأزهري أنبأنا أبو علي بن حمكان قال سمعت محمد بن الحسن النقاش يقول روي عن حميد بن زنجوية أنه ذكر عن أحمد بن حنبل فقال روي في الحديث أنه يأتي على رأس كل مائة سنة من يذب عن السنن فنظرنا فإذا على رأس المائة الأولى عمر بن عبد العزيز ثم نظرنا في رأس المائة الثانية فإذا هو الشافعي.

قال وأنبأنا أبو علي بن حمكان حدثني أبو عبد الله الزبير بن عبد الواحد بن علي الأسدآباذي حدثني عبد الله بن محمد بن عبد الله الشافعي

---

(١) -٣٣٩/٥١.

(٢) – ميزان الاعتدال ١/١٥٠.

حدثنا أحمد بن حمدويه الدينوري قال سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول سمعت أبي يقول وروي فيه حديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال إن الله يقيض في رأس كل مائة سنة رجلا (٢) من أهل بيتي يعلم امتي الدين قال أبي فنظرنا في المائة الأولى فإذا هو عمر بن عبد العزيز ونظرنا في المائة الثانية فإذا هو الشافعي محمد بن إدريس"[١].

وهذه الحكايات أشبه بالموضوعة المكذوبة..

ففي الحكاية الأولى هذه العلل:

١- أبو علي ابن حمكان، الفقيه الشافعي، يقول فيه المحدث الأزهري الذي يروي عنه في هذا الإسناد نفسه: "أبو علي بن حمكان ضعيف، ليس بشيء في الحديث" [٢].

٢- ومحمد بن الحسن النقاش: المفسر، كان منكر الحديث، قال الخطيب البغدادي: " وفي أحاديث مناكير بأسانيد مشهورة"[٣]، وقال: وقال طلحة بن محمد الشاهد: كان النقاش يكذب في الحديث، والغالب عليه القصص، وقال البرقانى: كل حديث النقاش منكر، وقال أبو القاسم اللالكائى: تفسير النقاش إشقاء الصدور، وليس بشفاء الصدور.[٤]

٣- هذا النص رواه النقاش نفسه مُقطَّع الأوصال، فقال:" روي عن حميد بن زنجويه" أي لم يسمع منه!، ثم قال:" أنه ذُكِر عند أحمد بن حنبل" هكذا.

---

(١) - ٣٣٩/٥١

(٢) – تاريخ بغداد ٢٥٤/٨.

(٣) تاريخ بغداد ٦٠٢/٢

(٤) – ميزان الاعتدال ٥٢٠/٣

والحكاية الثانية التي فيها أن المجدد من "أهل البيت" منكرة لم يروها أحد بهذا اللفظ، ويكفي أنه تفرد بها أبو علي ابن حمكان الآنف الذكر.

*إضافة: قال ابن حجر في توالي التأنيس:" وبهذا السند إلى أبي إسماعيل الهروي قال: أنا محمد بن أحمد بن عبد الله بن يزيد ثنا أبو إسحاق القراب ثنا أبو يحيى الساجي حدثني جعفر بن محمد بن ياسين ثنا أبو بكر بن الحسن ثنا حميد بن زنجويه قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: يروى في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم «إن الله يمن على أهل دينه في رأس كل مائة سنة برجل من أهل بيتي فيبين لهم أمر دينهم». وإني نظرت في مائة سنة، فإذا هو رجل من آل الرسول صلى الله عليه وسلم وهو عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المائة الثانية فإذا هو محمد بن إدريس الشافعي"(١).

قوله: "وبهذا السند إلى أبي إسماعيل الهروي" يقصد إسناده إليه، وعلى افتراض صحته إلى أبي إسماعيل الهروي، إلا أننا لم نجد ترجمة لجعفر بن محمد بن ياسين، ولا عرفنا من هو أبو بكر بن الحسن الراوي عن حميد بن زنجويه.

ولفظه منكر كما هو واضح، يخالف الرواية المشهورة التي انتشرت في كتب الحفاظ، ولا هو موجود في كتب الإمام أحمد، ولا في كتب تلاميذه عنه، ولا في كتب السؤالات عنه.

-وفي تاريخ دمشق لابن عساكر:

"أخبرنا أبو المعالي محمد بن إسماعيل الفارسي أنبأنا أبو بكر البيهقي أنبأنا أبو عبد الله الحافظ (الحاكم) أخبرني أبو الفضل بن أبي نصر العدل

(١) - ص ١٠٤، ١٠٥.

أنبأنا أبو الحسن محمد بن أيوب بن يحيى بن حبيب بمصر قال سمعت أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار يقول سمعت عبد الملك الميموني يقول كنت عند أحمد بن حنبل وجرى ذكر الشافعي فرأيت أحمد يرفعه وقال يروي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يقرر لها دينها فكان عمر بن عبد العزيز على رأس المائة وأرجو أن يكون الشافعي على رأس المائة الأخرى"(١).

وفي إسناده البزار الحافظ المشهور صاحب المسند، هو وإن كان مشهوراً إلا أنه كان يتكل على حفظه كثيراً فيقع في أخطاء كثيرة لا سيما في غير التصنيف، ولهذا غمزه الكبار في حفظه أمثال النسائي والدارقطني، قال الذهبي رحمه الله:" أحمد بن عمرو الحافظ، أبو بكر البزار، صاحب المسند الكبير، صدوق مشهور، قال أبو أحمد الحاكم: يخطئ في الإسناد والمتن، يروى عن الفلاس، وبندار، والطبقة، وقال الحاكم: سألت الدارقطني عنه، فقال: يخطئ في الإسناد والمتن، حدث بالمسند بمصر حفظا، ينظر في كتب الناس، ويحدث من حفظه، ولم يكن منه كتب فأخطأ في أحاديث كثيرة، وجرحه النسائي، وهو ثقة يخطئ كثيرا، وقال ابن يونس: حافظ للحديث"(٢)، وواضح أن الذهبي نفسه يقول بكونه حافظاً ثقةً، إلا أنه أقر بأنه يخطيءُ كثيراً.

بل إنني وجدت للدارقطني في كتابه العلل نقداً لاذعاً له على خطئه في حديثٍ أخرجه في مسنده، والأصل أن يكون المسندُ تصنيفاً لا يعتمد فيه على الحفظ بل على الرجوع إلى الكتب؛ ففي العلل:" وسئل عن حديث المقبري، عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يأتي على

---

(١) -٣٣٨/٥١.

(٢) ميزان الاعتدال ١٢٤/١.

الناس زمان لا يبالي الرجل بما أخذ المال بحلال أم حرام....، وحدث به أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، في المسند في حديث مالك، عن المقبري، حدث به عن عمرو بن علي، عن يحيى القطان، عن مالك بن أنس، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ووهم فيه وهما قبيحا، وإنما رواه عمرو بن علي، عن يحيى، عن ابن أبي ذئب"(١).

والحق: أن هذا الخطأ لا يقدح في مسند البزار، وهناك فرقٌ بين ضبط الرجل إذا روى خارج تصنيفه، وبين تصنيفه لكتابٍ قد اعتنى به كما هو معروفٌ.

ومع ضعف جميع الأسانيد إلى أحمد رحمه الله، فإن ما يزيده تأكيداً أنه:

١- لم يخرج الإمام أحمد هذا الحديث في مسنده.

٢- ولا رواه ابنه عبدالله عنه ضمن زياداته على مسند أبيه.

٣- ولا رواه القطيعي راوي المسند، ضمن الزيادات التي استفادها على المسند.

٤- ولم يخرجه الإمام أحمد في شيء من كتبه، وهذا معناه أنه أهمله إهمالاً تاماً؛ مما يدل على أنه لا يصحح هذا الحديث.

٥- ولا أخرجه أحد تلاميذه عنه.

٦- ولا ورد عنه في كتب العلل والسؤالات التي سأله فيها تلاميذه، وهي كتب كثيرة.

ولهذا كان عجيباً أن يروى قول أحمد هذا عن الميموني أو المروروذي، في كتب متأخرة مثل تاريخ بغداد أو تاريخ ابن عساكر، ولا

---

(١) العلل ١٠/٣٧١.

يوجد الحديث في أي كتاب من كتب الإمام نفسه ولا في كتب تلاميذه ومن رووا عنه!

٧- وأن كل الروايات التي ذكرها المصنفون عنه-على ضعف أسانيدها- أوردت الرواية عن أحمد بصيغة التمريض (روي، يروى)، وكذلك قوله"أرجو"، وهذا يدل على أن أحمد لا يصحح الحديث لو افترضنا ثبوت قوله عنه، كما أن الاستدلال بابه واسعٌ؛ فقد يستدل المستدل بالضعيف إذا كان يرى التسامح فيه في غير أبواب الأحكام، وقد عرف عن أحمد رحمه الله تعالى تسامحه بالأخذ بالضعيف إذا لم يكن في الأحكام.

وأما باقي ما ذكروه عن قول الإمام أحمد فهي حكايات عن الأصحاب "الشافعية".

ولسنا هنا بصدد تقرير علم الشافعي وإمامته، ولا ثناء أحمد عليه، فذلك معلوم، بل ولا نناقش في أن الشافعي أحد المجددين، كما أننا لا نقول إن الشافعية وحدهم ادعوا انطباق هذا الحديث على علمائهم، بل هو موجود في كل المذاهب، وقد قال ابن الأثير: "قد تكلَّم العلماءُ في تأويل هذا الحديث، كُلٌّ واحد في زمانه، وأشاروا إلى القائم الذي يجدِّد للناس دينَهم على رأس كلِّ مائةِ سنةٍ، وكأنَّ كل قائل قد مال إلى مذهبه وحمل تأويل الحديث عليه، والأولى أن يحمل الحديث على العموم"(١).

وإنما المقصود: دراسة هذه المقولات من الناحية النقدية، لكونها مما يوحي أن هؤلاء الأئمة رأوا صحته!

(١) -جامع الأصول ٣١٩/١١، رقم ٨٨٨١.

المبحث الثالث

في الانفراد وحال المنفرد، والنكارة في كلمة "رأس"!

وفيه مطلبان :

المطلب الأول

الانفراد وحال المنفرد بالحديث"شراحيل بن يزيد"

مدار الحديث هو: شراحيل بن يزيد المعافري.

وانفراده بالحديث ذي المعنى الجليل والدلالة المتفردة، يدعونا إلى التعمق في بحث حَالِهِ، وبحث تعامل النقاد مع أحاديثه المروية عنه، تخريجاً، وقبولاً.

إذ إن قضية التفرد، قضية كبيرة لدى النقاد، يكون التحرز والتحري هو سيد العمل، ويدل على ذلك شدة بحثهم عن المتابعات في الروايات للثقات ولغيرهم، وكثيراً ما يقول البخاري في صحيحه: "وتابعه فلان" لأئمة ثقات، وفي مسلم عدد لا يحصى من ذلك، وكذلك سائر كتب الحديث.

وأما عباراتهم في الخوف من التفرد فكثيرة، منها:

فقد قال مالك رحمه الله:" شر العلم الغرائب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس"(١)

وقال أحمد رحمه الله: " لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب؛ فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء"(٢).

وقال أبو داود رحمه الله في رسالته إلى أهل مكة التي يصف فيها كتابه "السنن": " والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير،

---

(١) -الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/١٠٠.

(٢) -الكامل لابن عدي ١/٥٣.

وهي عند كل من كتب شيئا من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر علي كل الناس، و الفخر بها أنها من مشاهير؛ فإنه لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد، والثقات من أهل العلم، ولو احج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذا؛ فأما الحديث المشهور المتصل فليس يقدر أن يرده عليك أحد"(١).

سيقول قائل: وقد قبل النقاد أحاديث كثيرة انفرد بها الرواة من طبقات مختلفة، والجواب: نعم، كما أنهم ردوا أحاديث مختلفة لرواةٍ من طبقات متفاوتة، وهذا معناهُ أنه كان لديهم نظر خاص لكل حديث يحصل فيه الانفراد ضمن قاعدة عامة.

لكن ردهم لحديث الثقة في حال انفراده يزيد إذا نزل عن رتبة الثقة قليلاً مع ما يكون في المتن من معنى جديد أو خاص، مع قرائن أخرى تكتنف الرواية.

قال البرديجي: " فأما أحاديث قتادة التي يرويها الشيوخ، مثل حماد بن سلمة وهمام وأبان والأوزاعي، ننظر في الحديث، فإن كان الحديث يحفظ من غير طريقهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أنس بن مالك من وجه آخر، لم يدفع، وإن كان لا يعرف عن أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا من طريق عن أنس إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك، كان منكراً"(٢).

وقال أيضا:" إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب

---

(١) – رسالة أبي داود ص ٢٩ .

(٢) – التعديل والتجريح للباجي ٣٠٢/١، وشرح علل الترمذي ٦٥٣/٢-٦٥٤، وينظر في مناقشة نظرة النقاد إلى التفرد، كتاب مقارنة المرويات للأستاذ الدكتور إبراهيم اللاحم ٢٥٣/١-٢٨٥.

النبي صلى الله عليه وسلم حديثا لا يصاب إلا عند الرجل الواحد، لم يضره أن لا يرويه غيره إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً ولا معلولاً"[١].

والنظر لديهم في ركنين أساسين في الحديث:

الأول: حال المتفرد، من خلال سبر أحاديثه المروية عنه.

وسننظر -بإذن الله- في كلام الأئمة في حال شراحيل، وننظر في أحاديثه في أعين النقاد.

الثاني: المعنى الذي انفرد به في متن الحديث، وسنفصل فيه تفصيلاً معمقاً بإذن الله تعالى.

أما حاله:

١- فلا يعرف له توثيقٌ في القرون الثلاثة الأولى، وأول من وثقه ابن حبان.

٢- اختلفت كلمة النقاد المتأخرين في ضبطه، فوثقه الذهبي[٢]، وقال ابن حجر: صدوق[٣].

٣- مقل من الحديث، ليس له إلا ثلاثة أحاديث مروية في كتب السنة.

٤- روى له مسلم في مقدمة صحيحه -وليس في الصحيح نفسه- أحد هذه الأحاديث الثلاثة متابَعًا بغيره.

أما أحاديثه الثلاثة فهي:

١- حديث التجديد، وهو موضوع البحث.

٢- حديث "أكثر منافقي أمتي قراؤها"؛ وقد سأل صالح بن الإمام أحمد

---

(١) - شرح علل الترمذي ٦٥٤/٢.

(٢) - الكاشف رقم الترجمة ٢٢٥٥.

(٣) - تقريب التهذيب رقم الترجمة ٢٧٦٣.

أباه، فقال:" قلت قَول النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم: أَكثر منافقي أمتِي قراؤها، هُوَ صَحِيح؟ قَالَ: الله أعلم مَا أَدْرِي"(١)، والحديث مروي عن طريق شراحيل عن محمد بن هدية(٢)، عن عبدالله بن عمرو بن العاص؛ ومن المحتمل أن يكون تردد أحمد بسبب أحد الرجلين (شراحيل أو محمد بن هدية)، أو كليهما، إضافة إلى معنى الحديث الذي انفردا به، والحديث كذلك مروي من طرق أخرى غير طريق شراحيل عن محمد بن هدية(٣)، ومع هذا لم تتقو بها عند أحمد، فقال: إنه لا يدري هل هو صحيح أو لا.

٣- حديث "سيأتي زمان يكون فيه كذابون يأتونكم بما لا تسمعوا أنتم ولا آباؤكم"، وهو الحديث الذي أخرجه مسلم عنه في مقدمته وليس في الصحيح نفسه، وقد أخرجه له مسلمٌ متابعاً بغيره؛ فقد رواه من طريق

---

(١) – مسائل الإمام أحمد –رواية ابنه صالح– ١/٣٦٤.

(٢) – قال العجلي: تابعي ثقة، وفي" تاريخ البخاري ": روى عنه شراحيل بن يزيد، وقال بعضهم: شراحبيل بن يزيد المعافري ولا يصح" وذكره يعقوب بن سفيان في جملة "الثقات"، وذكره ابن حبان في كتاب " الثقات "، وقال أبو سعيد بن يونس: ليس له غير حديث واحد، وقال الذهبي: مصري، روى عن عبد الله بن عمرو، لا يعرف" (ميزان الاعتدال رقم ٨٢٨٢)، وانظر تهذيب التهذيب ٩ / ٤٩٥.

(٣) –له شواهد من حديث عقبة بن عامر بن عبس الفرضي، وحديث عصمة بن مالك الأنصاري فأما حديث عقبة بن عامر بن عبس الفرضي، أخرجه أحمد في مسنده برقم ١٧٦٤١، والمعجم الكبير، للطبراني سليمان بن أحمدرقم ١٧٦٨٢، والطبراني في الكبير ١٧ / ٣٠٥ برقم ٨٤١ .

وأما حديث عصمة بن مالك الأنصاري، فقد أخرجه الطبراني في "الكبير" ١٧ / ١٧٩ برقم٤٧١، وليس العمل هنا هو تحقيق صحة هذا الحديث، وإنما الشاهد هو تردد أحمد في صحته، مع أنه مروي من طريق شراحيل ومن طريق غيره؛ فإن كان لم يثبت إلا عن شراحيل فلمَ لم يصححه؟ وإن كان يثبت عنه وعن غيره فلم ير ذلك الاجتماع نافعاً للحديث حتى يصححه.

أبي هانيء حميد بن هانيء الخولاني المصري[١]، عن أبي عثمان مسلم بن يسار، عن أبي هريرة[٢]، ورواه عن شراحيل بن يزيد، عن أبي عثمان مسلم بن يسار، به[٣].

والراوي المنفرد الذي لم يتبين للنقاد حاله بالضبط بسبب قلة حديثه، فإنهم ينظرون في كل رواية له، نظراً فاحصاً متأنياً، ويعرضون رواياته على معاني الأحاديث الأخرى؛ لأنه ليس لهم فيه موافقة ولا مخالفة.

المطلب الثاني : نكارة كلمة "رأس"

ورد الحديث في رواية شراحيل بكلمة "رأس" كل مائة عام، واختلفوا كيف يكون حساب هذا الرأس، إلى عدد من الأقوال، لخصها المناوي رحمه الله، فقال:" يحتمل: من المولد النبوي، أو البعثة، أو الهجرة، أو الوفاة، ولو قيل بأقربية الثاني لم يبعد لكن صنيع السبكي وغيره مصرح بأن المراد الثالث"[٤].

إذاً ملخص هذه الأقوال :

١- من مولده صلى الله عليه وسلم.

٢- من مبعثه صلى الله عليه وسلم، واستقربه المناوي.

٣- من هجرته صلى الله عليه وسلم، وهو صنيع الأكثرين، كما ذكر المناوي عن السبكي وغيره؛ وقد قالوا جميعاً بتجديد عمر بن عبد العزيز والشافعي، وبنوا ذلك على أنهما توفيا على رأس القرن

---

(١) -قال أبو حاتم: صالح، وقال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات (تهذيب الكمال رقم الترجمة ١٤٤١).

(٢) -رقم ٦، وأخرجه أحمد رقم ٨٢٦٧.

(٣) -رقم ٧.

(٤) - فيض القدير شرح الجامع الصغير ١٤/١.

بالحساب من تاريخ الهجرة، حتى السيوطي فعل ذلك في أرجوزته الشهيرة" تحفة المهتدين بأخبار المجددين".

٤- من وفاته صلى الله عليه وسلم.

وسنجعل التفسير المشهور للحديث -وهو الحساب بالهجرة- هو المنطلق، ثم نقارن به غيره؛ لننظر انطباقه على المؤثرين في العصور كلها.

أما على اعتبار "الرأس" يكون من سنة وفاة العَلَم بالحساب من تاريخ الهجرة، على ما هو المشهور المنتشر، فسيخرج كثيرٌ من المجددين العظام، وقد حاولتُ جمع عددٍ من أكثر المشاهير شهرةً وأعظمهم تأثيراً على مدى القرون، وتحريتُ أن لا يكون قد توفي أحدٌ منهم قبل سنة ٢٥من القرن الذي يعيش فيه، وأن لا يكون قد توفي من بعد سنة ٩٠ من القرن نفسه، حتى نعلم أن أكثر الكبار من المؤثرين لم يتوفوا على رأس القرن، إنما توفوا خلال القرن، وأنه قد توفي غيرهم على رأس المائة ولكنهم أقل عدداً، وإليكم هذه الأسماء:

١- أبو حنيفة، توفي في منتصف القرن سنة ١٥٠ للهجرة.

٢- مالك، توفي سنة ١٧٩ه.

٣- الدارمي (عبدالله بن عبدالرحمن) توفي سنة ٢٥٥ه.

٤- البخاري (محمد بن إسماعيل) توفي سنة ٢٥٦ه.

٥- مسلم (مسلم بن الحجاج) توفي سنة ٢٦١ه.

٦- أبو زرعة الرازي (عبيد الله بن عبدالكريم) المتوفى سنة ٢٦٤ه، إمام العلل الشهير.

٧- أبو داود السجستاني (سليمان بن الأشعث) توفي سنة ٢٧٥ه.

٨- أبو حاتم الرازي (محمد بن إدريس) توفي ٢٧٧ه، إمام العلل الشهير.

٩- الترمذي (محمد بن عيسى) توفي سنة ٢٧٩هـ.

١٠- ابن ماجه (محمد بن يزيد) توفي سنة ٢٧٣هـ.

١١- ابن حبان (محمد بن حاتم) توفي سنة ٣٥٤هـ، وهو من مشاهير أعلام القرن الرابع.

١٢- الدارقطني (أبو الحسن عمر بن علي) توفي سنة ٣٨٥هـ، وهو أعظم علماء القرن الرابع في النقد الحديثي (علل الحديث)، وما زالت أحكامه على الأحاديث لدى نقاد المتأخرين هي أحد أهم أحكام النقاد الكبار.

١٣- البيهقي (أحمد بن الحسين) توفي سنة ٤٥٨هـ، وهو أحد الأئمة الأربعة الذي كانوا كبار علماء القرن الخامس بلا منازع، وقد نفع الله به وبما كتب نفعاً عظيماً إلى يومنا هذا.

١٤- الخطيب البغدادي (أحمد بن علي) توفي سنة ٤٦٣هـ، وهو مع البيهقي أشهر علماء الشرق في زمانهم، بل وأكثرهم إنتاجاً وتأليفاً، والخطيب أعظم علماء زمانه في علوم الحديث وأكثرهم اهتماما بها، وأكثرهم إنتاجاً فيها.

١٥- ابن حزم (على بن أحمد) توفي سنة ٤٥٦هـ، لقد كان من أئمة الإسلام الذين لهم أثر كبير في تعظيم الكتاب والسنة والرجوع إليهما، وهو أحد رجلين في المغرب في القرن الخامس ممن نفع الله بهم وبعلومهم.

١٦- ابن عبدالبر (يوسف بن عمر) توفي سنة ٤٦٣هـ، الإمام المحدث الشهير الفقيه الكبير المؤرخ العارف، صاحب التصانيف الكبيرة، والموسوعات الضخمة، عالم المغرب وبلاد الأندلس في القرن الخامس في زمانه (مع ابن حزم).

١٧- الوزير نظام الملك (الحسين بن علي الطوسي) أحد أشهر وزراء الإسلام وأكثرهم تأثيراً بسبب تاريخ حافلٍ من الجهاد والعلم، وهو

الذي أنشأ المدارس العلمية الشهيرة بالنظامية في شرق بلاد الإسلام؛ لتعليم العلوم الشرعية، وكان غرضها نشر السنة ومكافحة المد الشيعي الذي خلَّفته دولة بني بويه، وكان إنشاء هذه المدارس من أعظم الأمور تأثيراً في تاريخ الإسلام، لا سيما في التهيئة لجيل صلاح الدين الأيوبي.

١٨- عماد الدين الزنكي، توفي سنة ٥٤١هـ، من أعظم السلاطين المجاهدين في تاريخ الإسلام وأكثرهم أثراً.

١٩- الوزير ابن هبيرة (يحيى بن محمد)، توفي سنة ٥٦٠هـ، وهو من الوزراء القلائل الذين جمعوا بين العلم والوزارة، وله كتاب مشهور في الفقه، وهو الإفصاح عن معاني الصحاح (هو في الأصل جزءٌ من شرحه على الصحيحين بهذا الاسم نفسه)، وكان رجلاً عادلاً صالحاً ذا تأثير عظيم في حياته وبعد مماته.

٢٠- نور الدين بن عماد الدين زنكي، توفي سنة ٥٦٩هـ، هو رجل تاريخي عظيم، مثل أبيه هيبة وأثراً وشهرةً، بل كانوا يشبهونه في عدله وزهده وتدينه بعمر بن عبدالعزيز (انظر الكامل لابن الأثير، والبداية والنهاية لابن كثير)، وهو الذي مهد لصلاح الدين فتح بيت المقدس.

٢١- صلاح الدين الأيوبي (يوسف بن أيوب)، ولد سنة ٥٣٢هـ، وتوفي سنة ٥٨٩هـ، وهو أعظم مشاهير المجاهدين في عصر ما بعد الصحابة على الإطلاق، الذي أرجع القدس من بين أيدي النصارى، وقضى على الدولة العبيدية الفاطمية التي أجمع العلماء على أن نظامها كان نظاماً إجرامياً محرفاً للدين.

٢٢- سيف الدين قُطز (محمود بن ممدود بن خوارزم شاه) توفي سنة ٦٥٨هـ، وهو بطل معركة عين جالوت التي أرجعت للمسلمين في

أنحاء الأرض روحهم المعنوية بعد أن قضى التتار على الخلافة العباسية في بغداد قبلها بسنتين ٦٥٦ه وقتلوا هناك مئات الآلاف، وبانتصاره في عين جالوت رجعت القدس إلى أيدي المسلمين من أيدي التتار.

٢٣- العز بن عبدالسلام (عبدالعزيز بن عبدالسلام) توفي سنة ٦٦٠ه، الملقب بسلطان العلماء، أحد أبرز علماء الإسلام القائمين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢٤- النووي (يحيى بن شرف) المتوفى سنة ٦٧٦ه، وهو أحد العلماء القلائل الذين رزق الله كتبهم القبول في بلاد الإسلام كلها وعند المسلمين جميعاً، من عصره إلى العصور المتأخرة.

٢٥- شيخ الإسلام ابن تيمية (أحمد بن عبدالسلام) رحمه الله تعالى المتوفى ٧٢٨ه، وهو أعظم علماء الإسلام شهرةً وتأثيراً بعد الأئمة الأربعة عبر العصور، وما زاله علمه وفقهه وفكره مؤثراً عبر الأزمان في كل مكان يوجدُ فيه مسلمون على ظهر هذا الكوكب.

٢٦- الحافظ المزي (يوسف بن عبدالرحمن) المتوفى سنة ٧٤٢ه، وهو من أشهر علماء الحديث في العصور المتأخرة كلها، وله الكتابان الشهيران جداً (تحفة الأشراف في معرفة الأطراف) في الحديث، و(تهذيب الكمال) في الرجال.

٢٧- ابن عبدالهادي (محمد بن أحمد) توفي ٧٤٤ه، أحد أهم علماء النقد الحديثي "علم العلل" في العصور المتأخرة على الإطلاق.

٢٨- ابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر) المتوفى سنة ٧٥١ه، وهو من أكثر العلماء تأثيراً عبر الأزمنة، باعتبار كتبه المنتشرة وما رزقها الله من قبول في أصقاع الأرض.

٢٩- الحافظ العلائي (خليل بن كيكلدي) المتوفى سنة ٧٦١ه، صاحب

كتاب "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" وقد أثنى عليه الصفدي وابن قاضي شهبة والسبكي ثناءً عجيباً، في علمه وتأثيره، وهو من مشاهير العلماء في ذاك الزمان، وهو كذلك لدى العلماء وطلبة العلم من زمانه إلى يومنا هذا.

٣٠- ابن كثير (إسماعيل بن عمر) المتوفى سنة ٧٧٤ه، صاحب التفسير والتاريخ المشهورَين لدى المسلمين.

٣١- ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي) المتوفى سنة ٨٥٢ه الملقب بـــ"خاتمة الحفاظ" صاحب المصنفات الشهيرة المقبولة في علم الحديث في شرق الأرض وغربها، وهو صاحب أشهر شروح صحيح البخاري على الإطلاق، والواقع أن كل من جاء بعده استفاد من مؤلفاته المتنوعة في الحديث وعلومه.

٣٢- ابن الأمير الصنعاني (محمد بن إسماعيل) اليمني، المتوفى سنة ١١٨٢ه، في اليمن، وهو من مشاهير علماء المسلمين بعد الألف الهجري، وهو أحد الذي كافحوا التقليد ونشروا التمسك بالدليل، وهيأوا الأجواء لمن جاء بعدهم.

٣٣- الشوكاني (محمد بن علي)، اليمني، المتوفى سنة ١٢٥٠ه، وهو من أعظم العلماء شهرةً بعد الألف الهجري، وأكثرهم تصنيفاً، وكتبه تدرس في شرق الأرض وغربها، كفتح القدير في التفسير، ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، واشتهر بمناداته بترك التقليد، وإرجاع الناس إلى الدليل من الكتاب والسنة وفهمهما بأدوات الفهم التي لا بد منها للعالم والمجتهد.

خلاصات من هذه التواريخ:

الأولى: الشيخان صاحبا الصحيحين وبقية أهل الكتب التسعة الأصول توفوا أثناء القرن لا رأسه، ما عدا النسائي فحسب.

الثانية: أعظم مشاهير أئمة النقد الحديثي"علم العلل" توفوا أثناء القرن، وعلى رأسهم أبو زرعة وأبو حاتم وابن حبان والدراقطني وابن عبدالهادي.

الثالثة: أعظم مشاهير الوزراء توفوا أثناء القرن، كنظام الملك وابن هبيرة.

الرابعة: أعظم مشاهير المجاهدين توفوا أثناء القرن لا رأسه، وهم: آل زنكي الأب والابن، وصلاح الدين، وقطز.

الخامسة: أعظم مشاهير أرباب العلوم الذين لهم تأثير على العامة والخاصة، إنما توفوا أثناء القرن: العز بن عبدالسلام، ابن تيمية، الذهبي، ابن القيم، ابن كثير، ابن حجر، ابن الأمير الصنعاني، الشوكاني.

وهناك من توفي في رأس القرن، ولكنهم أقل بكثير ممن ذكرنا أسماءهم.

تحديد المجدد بترجيح الأقوال الأخرى في حساب وقته:

١- لو كان الحساب من وقت بعثته صلى الله عليه وسلم، وهذا معناه إنقاص ١٣ سنة من تاريخ حساب كل عَلَمٍ، فلن يتغير الأمرُ كثيراً؛ لأن أكثر من ذكرناهم سيكون تجديدهم أثناء القرن لا في رأسه، بل سيزيد على ذلك خروج أعلامٍ آخرين من التجديد أمثال عمر بن عبدالعزيز والشافعي!

٢- ولو كان الحساب من وقت مولده صلى الله عليه وسلم، فيلزمنا إنقاص ٥٣ سنة من تاريخ حساب كل عَلَمٍ؛ فسيخرج عددٌ ممن ذكرت أسماؤهم في التجديد، وأولهم عمر بن عبدالعزيز والشافعي.

٣- ولو كان الحسابُ من تاريخ وفاته صلى الله عليه وسلم، فليزمنا زيادة ١٠ سنوات، وسيخرج عددٌ لا بأس به ممن ذكرت أسماؤهم في

التجديد، وأولهم عمر بن عبدالعزيز والشافعي.

والخلاصة: أنه بأي الأقوال حسبنا "الرأس" فسيدخل أعلامٌ مؤثرون، ويخرج آخرون من المؤثرين الآخرين؛ مما يدل دلالة جلية جداً على أن كلمة "رأس" منكرة في الحديث.

والحديث كله من انفراد راوٍ مقلٍّ في الحديث "شراحيل بن يزيد"، لا سيما والحديث يتضمن معنى جليلاً، وكان ينبغي أن يخرجه الشيخان صاحبا الصحيحين إلا أنهما أعرضا عنه إعراضاً تاماً، وأعرض عنه أحمد، بل أهمله إهمالاً تاماً فلم يرد لا في مسنده ولا في كتب تلاميذه عنه، على كثرتها وتنوعها لا في المسائل ولا في العلل ولا في الفقه ولا في الرجال، وكذلك أعرض عنه الترمذي والنسائي وابن ماجه.

حتى أن أبا داود عندما أخرجه، أورد الرواية الأخرى المرسلة، فقال:" رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُرَيْحٍ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ، لَمْ يَجُزْ بِهِ شَرَاحِيلَ"(١)، ومن عادتهم إيراد الروايات المختلفة للنظر في الاختلاف، وكثيراً ما يعلون بذلك، والله أعلم هل قصد أبو داود إعلال الحديث كله أو لا ؟ إلا أن ذلك محتملٌ.

وإنما الواضح نكارة كلمة" رأس".

وإذا نظرنا إلى الحديث بغير كلمة "رأس"، فصار هكذا: "إن الله يبعث لهذه الأمة كل مائة عام من يجدد لها دينها" لكان المعنى مستقيماً، ولما كان منكراً، بل وينطبق على الواقع انطباقاً كلياً؛ فالله تعالى لم يخلِ أي قرنٍ من علماء وقادة ومصلحين يقومون بأمر هذا الدين ويصححون مساره، سواءٌ كان ذلك في رأسه أم في ربعه أم في نصفه أم في آخره، وهذا المعنى

---

(١) -رقم ٤٢٩١.

الجليل تدل عليه أحاديث أخرى دون تحديد رأس، كحديث:" لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين، حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون"(١).

والحمد لله رب العالمين ،،،

(١) – متفق عليه، أخرجه البخاري رقم ٣٦٤٠، ٧٣١١، ومسلم برقم ١٩٢١.

الخاتمة

خلاصة البحث، والتوصيات

خلاصة البحث:

حديث: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" من انفراد شراحيل بن يزيد، وهو راوٍ مقلٌّ من الحديث، ليس له إلا ثلاثة أحاديث، أحدها حديث التجديد هذا، والثاني حديثٌ تردد الإمام أحمد في قبوله، والثالث في مقدمة صحيح مسلم متابعاً بغيره، وقد روى حديث التجديد أبو داود وحده من أهل الأصول التسعة، وأورد رواية أخرى مرسلة للحديث، مما يوحي باحتمال إعلاله للحديث، حيث تعل الروايةُ المرسلةُ الروايةَ الموصولةَ.

وأما معنى الحديث فمنكرٌ بكلمة "رأس"؛ لأنه كيفما حسبه الناظرون في الحديث، لا بد أن يخرج منه أئمة مؤثرون ويدخل فيه آخرون، والحديث من دون هذه الكلمة سيكون معناه مستقيماً.

وقد روي عن الزهري وسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل أنهم استدلوا بهذه الحديث، والتحقيق أنه لا يصح عنهم أي شيء في ذلك، وعلى افتراض صحة ذلك عن أحمد فقد ورد عنه بصيغة التمريض (روي، ويروى) وليس ذلك صريحا في كونه يصحح الحديث.

التوصيات:

١- عدم التسليم بالمقولات المشتهرة في الكتب دون دراستها دراسة نقدية معمقة.

٢- أهمية دراسة التطور التاريخي للنظرة العلمية حول النصوص، روايةً ودرايةً.

فهرست المصادر والمراجع

١. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي، ن: دار الغرب الإسلامي –بيروت– الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، تحقيق د.بشار عواد معروف.

٢. تاريخ دمشق، لابن عساكر أبي القاسم علي بن الحسن، ن: دار الفكر للطبعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي.

٣. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي أبي الوليد سليمان بن خلف، ن: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض– الطبعة الأولى ١٤٠٦ه.

٤. تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، ن: دار الرشيد–سوريا– الطبعة الأولى ١٤٠٦ه، تحقيق محمد عوامة.

٥. تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، ن: مطبعة دائرة المعارف النظامية–الهند– الطبعة الأولى ١٣٢٦ه.

٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي يوسف بن عبدالرحمن، ن: مؤسسة الرسالة –بيروت– الطبعة الأولى ١٤٠٠، تحقيق د.بشار عواد معروف.

٧. توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس، لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، ن: دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، تحقيق عبدالله محمد الكندري.

٨. الثقات، لابن حبان البُستي محمد بن حبان، ن: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ.

٩. جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير أبي السعادات

المبارك بن محمد بن محمد، ن: مكتبة الحلواني، ومطبعة الملاح، ومكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، وتتمة بشير عيون.

١٠. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي خليل بن كيكلدي، ن: دار عالم الكتب –بيروت– الطبعة الثانية ١٤٠٧ه، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي.

١١. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي أحمد بن علي، ن: مكتبة المعارف –الرياض– ١٤٠٣ه، تحقيق د.محمود الطحان.

١٢. رسالة أبي داود إلى أهل مكة، لأبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث، ن: دار العربية –بيروت– تحقيق محمود الصباغ.

١٣. سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، ن: المكتبة العصرية –صيدا– بيروت، تحقيق محي الدين عبدالحميد.

١٤. السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد، ن: دار العاصمة –الرياض– الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، تحقيق د.رضاء الله بن محمد بن إدريس المباركفوري.

١٥. سير أعلام النبلاء، للذهبي أبي عبدالله أحمد بن محمد، ن: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ه، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط.

١٦. شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، عبدالرحمن بن أحمد، ن: مكتبة المنار –الزرقاء الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧ه، تحقيق د.همام عبد الرحيم سعيد.

١٧. صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، ن: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد

عبد الباقي)، الطبعة الأولى ١٤٢٢ه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.

١٨. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، ن: دار إحياء التراث العربي- بيروت- تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي.

١٩. طبقات الشافعية، للسبكي تاج الدين عبدالوهاب بن علي، ن: دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤١٣ه، تحقيق د.محمود الطناحي و د.عبدالفتاح الحلو.

٢٠. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني علي بن عمر، ن: دار طيبة -الرياض- الطبعة الأولى ١٤٠٥ه، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي.

٢١. فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي محمد عبدالرؤوف، ن: دار الكتب العلمية -بيروت- الطبعة الأولى ١٤١٥ه.

٢٢. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي أبي عبدالله محمد بن أحمد، ن: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن-جدة- الطبعة الأولى ١٤١٣ه، تحقيق محمد عوامة، وأحمد الخطيب.

٢٣. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله ابن عدي الجرجاني، ن: دار الفكر -بيروت- ١٤٠٩هـ، تحقيق يحيى مختار غزاوي

٢٤. مجلة البيان (بحث التجديد في الإسلام)، ضمن كتابٍ مطبوع يضم أبحاث المجلة من العدد ١-٨، الطبعة الرابعة منه (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، وهو منشور على النت في ملف "ورد" بهذا العنوان، ضمن رابط للموسوعة الشاملة' http://islamport.com/k/mjl/589.

٢٥. مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه صالح، ط: الدار العلمية -الهند-.

٢٦. المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه المعروف بابن البيع، ن: دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الأولى ١٤١١هـ، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا.
٢٧. مسند أحمد، للإمام أحمد ابن حنبل الشيباني، ن: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٢٠ه، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين.
٢٨. المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ن: دار الحرمين–القاهرة–، تحقيق طارق عوض الله وعبدالمحسن إبراهيم الحسيني.
٢٩. المعجم الكبير، للطبراني سليمان بن أحمد، ن: مكتبة ابن تيمية – القاهرة– الطبعة الثانية، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي.
٣٠. معرفة السنن والآثار للبيهقي أحمد بن الحسين، ن: دار قتيبة (دمشق –بيروت) دار الوعي (حلب –دمشق)، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
٣١. مقارنة المرويات، للدكتور إبراهيم اللاحم، ن: مؤسسة الريان ناشرون –بيروت– الطبعة الثانية ١٤٣٥ه.
٣٢. مناقب الشافعي، للبيهقي أحمد بن الحسين، ن: مكتبة دار التراث – القاهرة– الطبعة الأولى ١٣٩٠ه، تحقيق السيد أحمد صقر.
٣٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي أبي عبدالله محمد بن أحمد، ن: دار المعرفة –بيروت– الطبعة الأولى ١٣٨٢ه، تحقيق علي محمد البجاوي.
٣٤. الناسخ والمنسوخ، للنحاس أحمد بن محمد، ن: مكتبة الفلاح – الكويت– الطبعة الأولى ١٤٠٨ه، تحقيق د.محمد عبدالسلام محمد.